

# احتجاز عائلة مصرية داخل مراكز الهجرة الأمريكية بين كسر قرار القضاء وعقاب جماعي على ذنب لم يرتكبه



الثلاثاء 28 أبريل 2026 10:20 م

تتصاعد قضية احتجاز هيام الجمل وأبنائها الخمسة داخل مراكز الهجرة الأمريكية باعتبارها اختبارا مباشرا لاحترام الحكومة الأمريكية لقرارات القضاء وحقوق القاصرين

القضية لم تعد إجراء هجرة عاديا، لأن إعادة توقيف الأسرة بعد الإفراج القضائي وضعت الأجهزة التنفيذية أمام اتهام واضح باستخدام الاحتجاز كأداة ضغط ضد عائلة كاملة

## إعادة توقيف بعد الإفراج القضائي

بعد قرار الإفراج الصادر في تكساس خلال أبريل 2026، خرجت هيام الجمل وأبنائها الخمسة من مركز illey في تكساس بعد أكثر من 10 أشهر داخل الاحتجاز، لكن سلطات الهجرة أعادت توقيفهم خلال أقل من 48 ساعة، وهو إجراء وصفه فريق الدفاع بأنه تحد مباشر لقرار المحكمة

ثم نقلت السلطات الأسرة إلى مسار ترحيل عاجل، وقالت مصادر قانونية إن هيام الجمل وأبنائها كانوا على متن طائرة خاصة في دنفر قبل أن تتدخل المحكمة لوقف الرحلة، بينما بررت الجهات الأمنية الإجراء بادعاءات عن مخالفة أمر قضائي من دون إعلان تفاصيل واضحة

وفي هذا السياق، قال المحامي إريك لي إن ما حدث يمثل انتهاكا صارخا لمبدأ الفصل بين السلطات، لأن الحكومة أعادت توقيف الأسرة بعد أمر قضائي واضح بالإفراج، كما أكد أن الأسرة لم تكن هاربة من العدالة، بل كانت تتحرك تحت نظر السلطات وبموجب إجراءات معروفة

لذلك تحولت الواقعة من خلاف إجرائي في ملف هجرة إلى مواجهة بين القضاء الفيدرالي والأجهزة التنفيذية، لأن القاضي فريد بايري كان قد وافق على الإفراج عن الأسرة، ثم عاد وأصدر أمرا طارئا بوقف ترحيلها بعد إعادة التوقيف المفاجئة

## قضية هجرة تتحول إلى عقاب أسري

بعد ذلك، برزت جذور الأزمة منذ يونيو 2025، عندما احتجزت السلطات هيام الجمل وأبنائها على خلفية قضية طالت زوجها السابق محمد صبري سليمان، المتهم في هجوم بمدينة بولدر في ولاية كولورادو، رغم أن الأسرة لم توجه إليها اتهامات جنائية مباشرة

وبالتوازي، أكدت تقارير صحفية أن هيام الجمل قالت إنها صدمت من الاتهامات الموجهة إلى زوجها السابق، كما أوضح فريق الدفاع أنها انفصلت عنه بعد توقيفه، وأن أبنائها الخمسة الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و18 عاما ظلوا يدفعون ثمن ملف لم تثبت السلطات تورطهم فيه

ومن الناحية القانونية، أوصت القاضية الفيدرالية إليزابيث تشستني بالإفراج عن الأسرة أثناء نظر طلب اللجوء، وجاء موقفها ليؤكد أن استمرار حبس الأطفال والأم لم يعد مبررا أمام القضاء، خصوصا مع غياب اتهامات جنائية معلنة ضدهم كأفراد مستقلين

وبسبب ذلك، اكتسبت القضية طابعا حقوقيا واضحا، لأن الحكومة الأمريكية استخدمت ملفا أمنيا شديد الحساسية لتثبيت احتجاز عائلة كاملة، بينما أظهر تدخل القضاء أن سلطة الهجرة لا تستطيع تحويل الاشتباه المرتبط بشخص واحد إلى عقوبة مفتوحة تطل الأم والأطفال

## تدهور إنساني وصمت حكومي

في المقابل، كشفت مدة الاحتجاز الطويلة حجم الأزمة داخل مركز ديلي في تكساس، إذ قضت الأسرة أكثر من 10 أشهر في الاحتجاز، وهي مدة وصفتها رويترز بأنها من أطول مدد احتجاز العائلات في عهد إدارة دونالد ترامب الحالية

ثم زادت خطورة الملف مع شهادات عن سوء الرعاية داخل المركز، حيث تحدثت تقارير عن إهمال طبي، وطعام فاسد، ومياه غير صالحة للشرب، واحترام منقوص للممارسات الدينية الإسلامية، وهي وقائع جعلت الاحتجاز يبدو كعقوبة يومية لا كإجراء إداري مؤقت

وفي هذا الإطار، قال محامو الأسرة إن الحالة الصحية للأم والأطفال تدهورت خلال الاحتجاز، وإن هيام الجمل تعرضت لمشكلة صحية مرتبطة بالقلب، بينما عانى الأطفال من الاكتئاب، وهو ما يكشف أثرا مباشرا للاحتجاز الطويل على أسرة تضم قاصرين

وعلى صعيد أوسع، قالت نورا أحمد من اتحاد الحريات المدنية الأمريكي في لوزيانا إن الاحتجاز المطول قد يستخدم لدفع المهاجرين إلى قبول الترحيل الطوعي، لأن الشخص المحتجز يبدأ بعد أشهر في التساؤل عن قدرته على الاستمرار داخل ظروف قاسية وغير مستقرة

لذلك لم يكن صمت وزارة الأمن الداخلي تفصيلا هامشيا، لأن الوزارة لم تقدم تفسيراً كافياً عن طبيعة المخالفة المزعومة التي بررت إعادة التوقيف، كما أن هجومها على قرار القاضي لا يجيب عن السؤال الأساسي حول حق الأطفال في الحرية والرعاية

وفي النهاية، تكشف قضية هيام الجمل وأبنائها الخمسة خلا واضحا في إدارة الحكومة الأمريكية لملفات الهجرة الحساسة، لأن الأسرة خرجت بأمر قضائي ثم عادت إلى التوقيف والترحيل خلال ساعات، بينما ظل الأطفال بين سلطة تنفيذية غامضة وقضاء يحاول منع الضرر المتكرر

وتبقى الخلاصة أن احتجاز عائلة مصرية داخل مراكز الهجرة الأمريكية لم يعد مجرد ملف لجوء مؤجل، بل صار وثيقة اتهام ضد سياسة حكومية تعامل الأسرة كامتداد لعقوبة غير معلنة، وتضع الأطفال في قلب معركة لم يختاروها ولم توجه إليهم فيها تهمة